مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية
The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in the Arab Countries

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي
Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، هنا، الوثائق الخاصة بالحراك الاحتجاجي في لبنان، التي أنتجتها الأطراف الفاعلة فيه، بدءًا من انطلاقة الاحتجاجات اللبنانية في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عقب إعلان الحكومة نيتها فرض ضرائب جديدة على الاتصالات عبر واتساب والتطبيقات المشابهة. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الخاصة في الفترة تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، على أن نستكمل في الأعداد المقبلة، نشر الوثائق اللاحقة.

كلمات مفتاحية: لبنان، احتجاجات، استقالة.

Keywords: Lebanon, Protests, Resignation.

الوثيقة (1)

رئيس الوزراء سعد الحريري يطلب مهلة 72 ساعة لإحداث إصلاحات

جهة الإصدار: رئيس الوزراء اللبناني السابق، سعد الحريري.

المصدر: حساب سعد الحريري، تويتر، 2019/10/18، شوهد في 2020/8/28، في: https://bit.ly/3g1taKb

الوثيقة (2)

بيان حركة أمل ينحاز إلى مطالب المحتجين

"إن ما يجري اليوم من تحركات شعبية وتحت عناوين محقة، انطلاقًا من معاناة الناس وآلامهم وحقوقهم الطبيعية، إننا في حركة أمل نؤكد على وقوفنا إلى جانب المطالب المشروعة، والتي كانت قد دعت الحركة إلى تحقيقها بمناسبات متعددة سواء لجهة إعداد الموازنة أم لجهة تنفيذ الورقة الإصلاحية، والدعوة إلى إعلان حالة طوارئ اقتصادية.

لقد كانت الحركة على الدوام ضد فرض الضرائب والرسوم على المواطنين، خاصة الفئات الشعبية، وانطلاقًا من موقفنا المبدئي بالحفاظ على حقوق الناس، تدعو حركة أمل إلى التنبه من تسلل أدوات مشبوهة لحرف التحركات المطلبية عن مسارها الصحيح".

جهة الإصدار: حركة أمل.

المصدر: صفحة مكتب الخدمات المركزي لحركة أمل، فيسبوك، 2019/10/19، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/35o99eZ

الوثيقة (3)

بيان للجيش اللبناني ينحاز فيه إلى مطالب المحتجين

بيان حول التحركات المطلبية للمتظاهرين

السبت، 19 تشرين الأول 2019

صدر عن قيادة الجيش- مديرية التوجيه البيان الآتي:

تدعو قيادة الجيش جميع المواطنين المتظاهرين والمطالبين بحقوقهم المرتبطة مباشرةً بمعيشتهم وكرامتهم إلى التعبير بشكلٍ سلميّ وعدم السماح بالتعدي على الأملاك العامة والخاصة، وإذ تؤكد على تضامنها الكامل مع مطالبهم المحقّة، تدعوهم إلى التجاوب مع القوى الأمنية لتسهيل أمور المواطنين.

المصدر: موقع الجيش اللبناني، 2019/10/19، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/347pTGO

الوثيقة (4)

بيان استقالة نائب رئيس الوزراء اللبناني

بيروت في 2019/10/20

- جانب فخامة رئيس الجمهورية، العماد ميشال عون المحترم

- جانب دولة رئيس مجلس الوزراء، السيد سعد الدين الحريري المحترم

كتاب إستقالة

بعد التحية والإحترام،

جئت بموجبه أتقدم من حضرتكما باستقالتي من الحكومة كنائب رئيس مجلس الوزراء، متمنياً لكما التوفيق.

مع خالص الإحترام والتقدير

غسان حاصباني

جهة الإصدار: غسان حاصباني، نائب رئيس الوزراء اللبناني.

المصدر: صحيفة اللواء اللبنانية، 2019/10/22، شوهد في 2020/8/15، في: https://bit.ly/2RqTfbT

الوثيقة (5)

أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله يرفض استقالة رئيس الحكومة

حذّر الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله، اليوم السبت، من خطر انفجار شعبي في لبنان، مشدداً على أنّه على المسؤولين أن يقتنعوا بأنّ الناس لم تعد تحتمل رسوماً وضرائب جديدة. يأتي ذلك فيما يستعدّ اللبنانيون لجولة تظاهرات جديدة، عصر اليوم.

وقال نصرالله، في ذكرى أربعين الإمام الحسين، في بعلبك: "هناك أزمة ثقة عميقة جداً بين الشعب اللبناني والدولة بكل مكوناتها"، مؤكداً أنه "إذا ذهبنا إلى إجراءات صادقة وحقيقية، فسندافع عنها جميعاً ولو كانت قاسية، وسنحمي الإصلاحات ولو كانت قاسية، لأنّ عليها يتوقف مصير بلدنا".

ويأتي كلام نصرالله في وقت تشهد فيه شوارع العاصمة اللبنانية بيروت ومناطق عدة في لبنان، تظاهرات، رفضاً لرفع الضرائب والحالة الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد.

وعلّق نصرالله على مطالب المتظاهرين بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات نيابية مبكّرة، قائلاً: "نحن لا نؤيد استقالة الحكومة الحالية، فالبلد وقته ضيق، ونحن لا نمتلك ترف تشكيل حكومة جديدة، سيأخذ تشكيلها سنة أو سنتين"، موضحاً أنّ "الحكومة الجديدة إذا كانت سياسية فستتمثل فيها القوى السياسية عينها". واعتبر أنّ حكومة التكنوقراط في الوضع الذي نحن فيه لا يمكن أن تصمد أسبوعين، مشيراً إلى أنّ القوى التي تطالب بهكذا حكومة هي أول من سيقوم بإسقاطها.

ودعا نصرالله إلى أن تستمرّ هذه الحكومة بروح جديدة ومنهجية جديدة، وإلى أخذ العبرة مما جرى خلال هذين اليومين على مستوى الاحتجاج الشعبي.

وبشأن الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة، اعتبر الأمين العام لـ"حزب الله" أنّ هذه الانتخابات ستأخذ أشهراً، وسندخل في دهاليز قانون الانتخاب والمزيد من الإنفاق الانتخابي، في وقت أنّ المجلس النيابي عينه سيعود، على حدّ تعبيره، داعياً إلى عدم إضاعة الوقت في انتخابات نيابية مبكرة أو حكومة سياسية جديدة أو حكومة تكنوقراط.

وتحدّث عن التظاهرات، مؤكداً أنّه لا يقف أي حزب أو تنظيم أو سفارة أجنبية وراءها، لافتاً إلى أنّ الناس غضبوا بعد المؤتمر الصحافي لوزير الإعلام، معتبراً أن قضية الـ"واتساب" قصمت ظهر البعير.

ووجّه نصرالله ما وصفها بـ"نصيحة" للمتظاهرين، قائلاً: "ما أنجزتموه خلال يومين كان مهماً جداً على مستوى التأثير في الوعي واللاوعي لدى المسؤولين، وإذا قررتم أن تستمروا، ومن أجل أن تنجحوا، يجب أن تفصلوا حراككم عن الأحزاب السياسية التي ركبت موجتكم وحركتكم أمس".

وكان رئيس الحكومة اللبنانية، سعد الحريري، أمهل شركاءه في الحكومة، أمس الجمعة، 72 ساعة للتوصل إلى حلّ، والمضي قدماً في ما تمّ الاتفاق عليه من "إصلاحات" داخل الحكومة، وإلا "فسيكون له كلام آخر"، ملوّحاً بذلك بالاستقالة.

وقال الحريري، في كلمة قصيرة جاءت ردًّا على التظاهرات الواسعة التي تشهدها البلاد: "البلد يشهد ظرفاً عصيباً غير مسبوق، وجع اللبنانيين وجع حقيقي، أحس به وأعترف به، وأنا مع كل تحرك سلمي للتعبير عنه، لكن المهم هو كيفية معالجته، لأن هذه هي المسؤولية التي كلفنا بها الشعب اللبناني".

ويسود هدوء حذِر العاصمة اللبنانية بيروت، اليوم السبت، بعد ساعات طويلة من الاحتجاجات التي تخللتها مناوشات مع قوات الأمن، وسط دعوات من ناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى استئناف التظاهر، في وقت تستمرّ فيه الاحتجاجات في مناطق عدة.

وفرقت قوات الأمن اللبنانية، مساء الجمعة، مظاهرات حاشدة، وأخلت ساحة رياض الصلح، قرب مقرّ رئاسة الحكومة في بيروت، من المحتجين، قبل أن يبدأوا بالعودة التدريجية إليها اليوم السبت.

جهة الإصدار: العربي الجديد

المصدر: العربي الجديد، 2020/10/19، شوهد في 2020/12/24، في: https://bit.ly/3pdyhvQ

الوثيقة (6)

بيان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يدين استخدام العنف ضد المتظاهرين ويجدد الدعوة للإضراب

بيان صادر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

لليوم العاشر على التوالي تستمر التحركات الشعبية في مواجهة سياسة هذه السلطة الفاسدة في الإفقار والتجويع.

وتستمر هذه السلطة بالأساليب الملتوية وتستعمل جميع الطرق للالتفاف على هذا التحرك الشعبي العام من خلال هجوم البلطجة يوميًا على المعتصمين والمتظاهرين السلميين ومرة أخرى من خلال التخوين وإلفاق التهم عليهم بالتعامل مع السفارات والتبعية للخارج. ونذكر إن هذه التحركات والتظاهرات هي نتيجة الفقر والوجع وعدم العيش بكرامة في البلد.

إن الاتحاد الوطني إذ يدين ويستنكر بقوة الهجوم الوحشي من قبل مجموعة بلطجة الأمر الواقع التي يتعرض لها المعتصمون في عدة ساحات في جميع المناطق.

وندين الاعتداء على المعتصمين والمتظاهرين في ساحة رياض الصلح أمس والذي أدى إلى إصابات مباشرة ومن بينهم أعضاء ورفاق من الاتحاد الوطني وتكسير الخيم بطريقة وحشية.

إن الاتحاد الوطني يحمّل المسؤولية إلى هذه السلطة الفاسدة لعدم استماعها إلى صوت الناس المتظاهرين وإلى عدم الأخذ بمطالبهم بالشروع فورًا إلى استقالة الحكومة والعمل على تنفيذ المطالب المحقة.

وعليه، نجدد الدعوة إلى الاستمرار والمشاركة بالإضراب العام والتحركات الشعبية في جميع المناطق.

كما نطالب الأجهزة الأمنية على حماية أمن وسلامة المتظاهرين سلميًا وكما نطالب بوقف التحريض على المتظاهرين للتعبير عن رأيهم بحرية.

بيروت في 2019/10/26

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

المصدر: صفحة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان- Fenasol، فيسبوك، 2019/10/26، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/3bIXFnL

الوثيقة (7)

بيان تجمع مهنيات ومهنيين يدعو للانضمام للانتفاضة

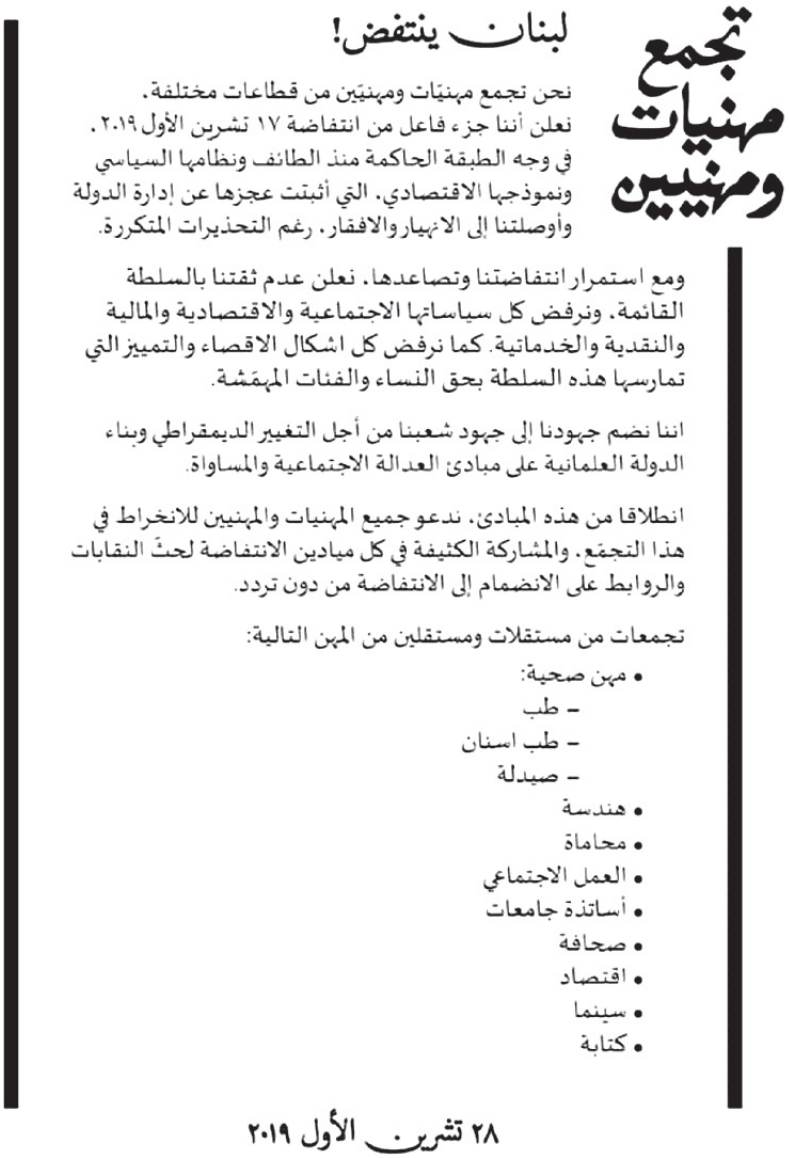

تجمع مهنيات ومهنيين

لبنان ينتفض!

نحن تجمع مهنيّات ومهنيّين من قطاعات مختلفة.
نعلن أننا جزء فاعل من انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.
في وجه الطبقة الحاكمة منذ الطائف ونظامها السياسي ونموذجها الاقتصادي. التي أثبتت عجزها عن إدارة الدولة وأوصلتنا إلى الانهيار والافقار. رغم التحذيرات المتكررة.

ومع استمرار انتفاضتنا وتصاعدها. نعلن عدم ثقتنا بالسلطة القائمة. ونرفض كل سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية والخدماتية. كما نرفض كل اشكال الاقصاء والتمييز التي تمارسها هذه السلطة بحق النساء والفئات المهمّشة.

اننا نضم جهودنا إلى جهود شعبنا من أجل التغيير الديمقراطي وبناء الدولة العلمانية على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.

انطلاقا من هذه المبادئ. ندعو جميع المهنيات والمهنيين للانخراط في هذا التجمّع. والمشاركة الكثيفة في كل ميادين الانتفاضة لحثّ النقابات والروابط على الانضمام إلى الانتفاضة من دون تردد.

تجمعات من مستقلات ومستقلين من المهن التالية:

- مهن صحية:
  - طب
  - طب اسنان
  - صيدلة
- هندسة
- محاماة
- العمل الاجتماعي
- أساتذة جامعات
- صحافة
- اقتصاد
- سينما
- كتابة

٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة تجمع مهنيات ومهنيين، فيسبوك، 2019/10/28، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/2FjKRIq

الوثيقة (8)

بيان للقاء النقابي التشاوري يؤكد استمرار الانتفاضة حتى تحقيق مطالبها

اللقاء النقابي التشاوري

يدين الاعتداءات على المتظاهرين السلميين

ويؤكد استمرار الانتفاضة حتى تحقيق مطالب الشعب اللبناني

عقد اللقاء النقابي التشاوري اجتماعًا استثنائيًا له في مركز الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، من أجل بحث التطورات المتعلقة بالانتفاضة الشعبية، في اليوم الـ 13 على انطلاقتها، ووجه المجتمعون تحية إلى الشعب المنتفض رفضًا لكل سياسات السلطة المالية والاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى الانهيار على جميع المستويات.

وبعد أن أدان المجتمعون الاعتداءات الهمجية على المتظاهرين السلميين في مختلف ساحات الاعتصام في العاصمة بيروت وبقية المناطق، دعوا المعتصمين للرد على هذه الاعتداءات بالمزيد من الإصرار على متابعة الانتفاضة حتى تحقيق المطالب التي انطلقت على أساسها؛ وخلص المجتمعون إلى ما يلي:

- استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية من خارج التركيبة السياسية الحاكمة وبصلاحيات استثنائية، مؤلفة من شخصيات مشهود لهم بالوطنية والنزاهة والكفاءة، من مهامها:

- وضع خطة اقتصادية وطنية لإخراج الوطن من كوارث السياسات المالية والهندسات النقدية التي دمرت الاقتصاد الوطني وتدفع أكثرية الفئات الاجتماعية أثمان تلك السياسات، والتي رهنت الاقتصاد الوطني لحكم المصارف ولوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

- وضع قانون انتخابات قائم على النسبية وخارج القيد الطائفي وخفض سن الاقتراع إلى سن 18.

- تجميد خدمة الدين العام المتوجبة على الدولة لصالح المصارف لمدة خمس سنوات.

- استعادة الأموال العامة المنهوبة كافة ومحاكمة ناهبيها. واتخاذ إجراءات سريعة لمنع إخراج الودائع من لبنان.

- رفض بيع المرافق العامة للدولة، ووضع خطة لتطوير القطاع العام وإصلاحه.

- رفع السرية المصرفية عن حسابات جميع الوزراء والنواب والمسؤولين بموجب قانون وإجراءات تنفيذية.

- رفض السياسات الضريبية المفروضة على الشعب اللبناني من قبل السلطة السياسية ووضع ضرائب تصاعدية على الودائع المصرفية الكبيرة وعلى أرباح المصارف والشركات العقارية والمالية الكبرى.

وأقر المجتمعون التوجه إلى النقابات والاتحادات العمالية ونقابات المهن الحرة وكل المنظمات ذات المصلحة الحقيقية في التغيير، ودعوتها للقاء بهدف توحيد المطالب وأشكال التحرك وكيفية تفعيل مشاركتها في الانتفاضة. وأعلنوا أن مراكز الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في بيروت والمناطق ومراكز الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان في الأشرفية وأقضية المتن وبعبدا وكسروان وجبيل والبترون مفتوحة أمام العمال والمستخدمين.

كما أقر المجتمعون عقد مؤتمر صحفي يوم الخميس الواقع فيه 31 تشرن الأول 2019 الساعة 12.00 ظهرًا، في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

بيروت في 2019/10/29

جهة الإصدار: اللقاء النقابي التشاوري.

المصدر: صفحة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان- Fenasol، فيسبوك، 2019/10/29، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/3k4s1Uv

الوثيقة (9)

استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري

المصدر: حساب سعد الحريري، تويتر، 2019/10/29، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/2DMy00R

المصدر: المرجع نفسه، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/33i6qRI

المصدر: المرجع نفسه، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/2Fg6Xf4

الوثيقة (10)

بيان تجمع مهنيات ومهنيين يدعو إلى تظاهرة

بيان تجمع مهنيات ومهنيين

تجمع مهنيات ومهنيين

الدعوة الى مظاهرة يوم الخميس

للمرة الثالثة قامت ميليشيات السلطة باجتياح ساحتي الاعتصام في رياض الصلح والشهداء، بشكل همجي، من اجل ترهيب الانتفاضة واجبار الناس على إخلاء الساحات.

لقد فشل هذا الهجوم بسبب اصرارنا على الصمود، وتأكيد مطالبنا بإسقاط النظام الطائفي الاوليغارشي الذي نهب البلاد وافقر اللبنانيات واللبنانيين.

إننا ندين تقاعس القوى الأمنية عن حماية المواطنات والمواطنين، ونطالبها بالقيام بواجبها، كما نطالب النيابة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المعتدين.

إن استقالة الحكومة هي النتيجة الأولى لثلاثة عشر يوماً من التظاهر والاعتصام والصمود ومقاومة جبروت السلطة.

يؤكد تجمع مهنيات ومهنيين، الذي نشأ في قلب الانتفاضة، على أن مسيرة النضال مستمرة، وأن إستقالة الحكومة ليست سوى خطوة على طريق التغيير.

سنكون غداً في الساحات كلها، كي نتابع الضغط من أجل تشكيل حكومة مدنية انتقالية لا تتمثل فيها أحزاب السلطة وتحظى بثقة الشعب، وتتخذ إجراءات فورية لحماية المجتمع من المخاطر الاقتصادية التي تهدده.

يدعو تجمع مهنيات ومهنيين الى مظاهرة حاشدة يوم الخميس ٣١ تشرين الأول الجاري، تنطلق في الساعة الثالثة من بعد الظهر من امام مصرف لبنان وتتجه الى ساحة رياض الصلح.

الشعب سينتصر!

تجمعات من مستقلات ومستقلين من المهن التالية:

- مهن صحية:
  - طب
  - طب اسنان
  - صيدلة
- هندسة
- محاماة
- العمل الاجتماعي
- أساتذة جامعات
- صحافة
- اقتصاد
- سينما
- كتابة
- تمثيل

٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة تجمع مهنيات ومهنيين، فيسبوك، 2019/10/29، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/3m7VcYy

الوثيقة (11)

بيان رئيس حركة أمل اللبنانية يطالب بالإسراع لتشكيل الحكومة

المصدر: حساب حركة أمل، تويتر، 2019/10/30، شوهد في 2020/8/23، في: https://bit.ly/2Zk7seX

المصدر: المرجع نفسه.

الوثيقة (12)

بيان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

بيان صادر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

عقد المكتب التنفيذي اجتماعًا في اليوم العشرين على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الوطنية

برئاسة كاسترو عبدالله ، وتوقف المجتمعون أمام تغيب السلطة السياسية حيال مطالب الانتفاضة، وخصوصًا بعد استقالة الحكومة منذ أسبوع.

والمستغرب أن فخامة الرئيس وبعد مرور أكثر من أسبوع على استقالة الحكومة لم يقم بالاستشارات السياسية والنيابية الملزمة حتى يتم ملاقاة أهداف الانتفاضة في تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة انتقالية تعمل من أجل وضع الآليات اللازمة لاستعادة الأموال المنهوبة بالإضافة إلى وضع دراسة لقانون انتخابي ديمقراطي على إجراء انتخابات نيابية مبكرة. مع البدء بوضع سياسة اقتصادية وطنية منتجة، وتفعيل القضاء لمحاسبة الفاسدين.

ووضع إجراءات حازمة للحد من فلتان الأسعار واستغلال الأوضاع لزيادة السلع الاستهلاكية.

وكما يؤكد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مطالبته بالإسراع في تشكيل الحكومة والبدء في المعالجة الجدية للوضع الاقتصادي والعمل على تخفيف وطأة هذه الأزمة.

كما يؤكد الاتحاد الوطني على مطالبه من الحكومة الجديدة والمجلس النيابي الإسراع في عملية تعديل التشريعات وخاصة قانون العمل اللبناني، وقانون الضمان الاجتماعي وقانون مجالس العمل التحكيمية لتعميمه على الأقضية.

كما يطالب بإلغاء المرسوم الذي يحدد المؤسسات الأكثر تمثيلًا ويطالب بدعوة لجنة المؤشر بعد تشكيل الحكومة، وضم الاتحاد الوطني وممثلي القطاع العام إلى هذه اللجنة.

كما يطلب من كافة القوى النقابية الانخراط في عملية المواجهة، ويدعوهم للمشاركة في هذه العملية لتعزيز جبهة القوى الشعبية التي لا بد أن تفرض التغير على هذه السلطة في القضايا التي تهم المواطنين وخاصة العمال والفئات الشعبية.

وعليه يؤكد الاتحاد الوطني الاستمرار في الاعتصام في ساحة رياض الصلح وفي كل الساحات، ويدعو العمال والمستخدمين للاستمرار في المواجهة الشعبية والمشاركة الشعبية وبكافة الأشكال المشروعة حتى يتم تحقيق المطالب المعيشية.

بيروت في: 2019/11/5 الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

المصدر: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol، فيسبوك، 2019/11/5، شوهد في 2020/8/17، في: https://bit.ly/2IF731g

الوثيقة (13)

بيان لتجمع مهنيات ومهنيين يدعو لإغلاق البرلمان

بيان لتجمع مهنيات ومهنيين:

لهذه الأسباب ندعو لإغلاق البرلمان في 12 تشرين الثاني

دعا المجلس النيابي لعقد جلسة تشريعية يوم الثلاثاء المقبل الموافق 2019/11/12 لمناقشة عدد من المقترحات، بمراجعة متأنية لجدول أعمال جلسة مجلس النواب، نلحظ أنه يغلب عليها طابع «البروباغندا» من خلال استخدام عناوين جذابة خاوية من المضمون (مكافحة الفساد، ضمان الشيخوخة، وغيرها) وذلك بغرض الاستهلاك المحلي مقابل استهتار واضح إزاء الأولويات التي تفرضها الأزمة المالية والاقتصادية. كما تتضمن الجلسة بنوداً خطيرةً كقانون العفو العام.

تبياناً لذلك، نبدي الملاحظات والتحفظات الآتية:

1- أن جدول أعمال مجلس النواب خالٍ من أي إشارة إلى أي من الأولويات الحقيقية والأساسية التي تفرضها الظروف الراهنة: فأين هي مشاريع واقتراحات القوانين التي من شأنها إخراجنا من الأزمة السياسية والانهيار المالي والاقتصادي الذي نشهده على كافة المستويات؟ جاء جدول الأعمال خالياً من أي تدبير أو إجراء يعزز الحماية الاجتماعية ويضمن من أن احتياطات العملات الصعبة لمستخدم في القطاعات الحيوية كالطبابة والحاجات الأساسية في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي الضاغط.

2- من المقترحات الواردة على جدول الأعمال- اقتراح قانون إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الجرائم المالية. هذا الاقتراح المقدم في 2013 يرمي إلى إنشاء محكمة استثنائية مكونة من سبعة أعضاء كلهم معينون من قبل المجلس النيابي وهي لعينات يُرجّح حصولها وفق آليات المحاصصة. وفيما تتولى هذه المحكمة النظر في القضايا المالية من دون إمكانية استئناف أحكامها، فإن إحالة الدعاوى إليها يتم حصراً من خلال 10 نواب والنائب العام المالي أو ديوان المحاسبة أو هيئة التفتيش المركزي. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى إنشاء محكمة غير مستقلة لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة، مما يمهد إلى الحد من إمكانية مكافحة الفساد أكثر مما يمهد لمحاسبته. وفي مقابل ذلك، لا نجد أي إشارة في جدول الأعمال إلى اقتراح القانون الموعود بضمان استقلال القضاء والذي يبقى عالقاً أمام لجنة الإدارة والعدل.

3- أما اقتراح قانون العفو العام فهو بؤشر إلى انهيار حقيقي للنظام القانوني برمته. ففيما كان ينتظر أن يصدر قانون عفو عام لمعالجة قضايا سياسية أو مظالم اجتماعية محددة، فإنه جاء شبه شامل وعلى نحو يخلو من أي مبرر. فوفق المقترح، العفو (أي محو الجريمة) هو المبدأ فيما أن الملاحقة هي الاستثناء، بمعنى أن جميع الجرائم تكون مشمولة به إلا ما استثني منه بنص صريح. وعدا عن أن هذا الأمر يؤدي عملياً إلى توسيع العفو لمجالات لم يثبت المشرع أي غاية مشروعة لإعفائها كالجرائم الضرائبية والجرائم البيئية (تلويث الأنهار، وتفجير الجبال، والكسارات، وسائر الجرائم المشمولة في قوانين البيئة والماء والهواء والنفايات والمحميات مع ما يتخللها من أعمال فساد) وجرائم التهويل والتعذيب والعنف الأسري، وجرائم ديوان المحاسبة والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والتعدي على الحقوق المدنية، وتتغاضى الموظفين عن الإعلام عن الجرائم المرتكبة والمعروفة منهم. فإن من شأنه أن يؤدي إلى توسيع العفو في أي لحظة من خلال شطب سطر أو جملة خلال مناقشات الهيئة العامة. وعليه، يتبدّى واضحاً أن قانون العفو يذهب تحت شعار رفع المظلومية عن بعض الفئات، إلى رشوة عدد كبير من المواطنين موضوع الملاحقة ولو على حساب مواطنين آخرين هم المجنى عليهم، وأنه يأخذ في العديد من مواده طابع العفو الذاتي، كل ذلك من دون مبرر، وبغياب أي إصلاحات للمستقبل أو لجهاز العدالة، في موقف يعكس الاستهتار بقدر ما يعكس الديماغوجيا.

4- أما الاقتراح الثالث الذي يندرج أيضا في إطار البروباغندا، فهو الاقتراح الذي يتم تظهيره على أنه يؤدي إلى رفع للحصانات. إلاّ أنه، وبمراجعة سيفته الأخيرة، يتبيّن أنه مجرد تجميل للحصانة التي عاد الاقتراح نفسه ليكرسها. فجل ما نص عليه الاقتراح هو إلزام الإدارة بمهلة لحجب الاذن أو إعطائه، وكذلك النائب العام التمييزي في حال الطعن برفض الإذن أمامه. وعليه، تبقى الحصانة هي المبدأ ويبقى النائب العام التمييزي هو المرجع الوحيد للطعن في قرارات رفض إعطاء الإذن. وللتذكير، كان واضعو قانون أصول المحاكمات الجزائية سعوا في 2001 إلى إناطة هذه الصلاحية بمحكمة استئناف بيروت على أساس أنها تشكل مرجعا قضائياً تتوفر فيه شروط الحياد والمحاكمة العادلة. إلاّ أن هذا الاقتراح سقط بضغط من النائب العام التمييزي آنذاك عدنان عضوم.

5- أما الاقتراح الذي قدم على أنه لضمان الشيخوخة فيظهر أنه عبارة عن مشروع قانون يرقد في أدراج المجلس النيابي منذ 2004 وهو يقتصر على الأشخاص المضمونين أو الذين يتقاضون إرادياً إلى صندوق الضمان الاجتماعي من بين الذين ما تزال لديهم مدة كافية قبل بلوغ سن التقاعد، بمعنى أنه لا يفيد أياً من المواطنين والمواطنات الآخرين الذين هم حالياً في زمن الشيخوخة. هذا فضلاً عن أنه يتم تسويقه الآن في ظل أزمة مالية خانقة، فيما أن المجلس النيابي كان حاد عنه حين كانت لدى الدولة موارد كافية.

وعليه، يظهر بوضوح أن جلسة المجلس النيابي ستتجاهل المسائل الحيوية الأكثر إلحاحاً، فيما لمح بالاقتراحات الدعائية والتي ترشح عن مخاطر اجتماعية كثيرة. وتبعا لذلك، نضم أصواتنا للداعين إلى وجوب إلغاء هذه الجلسة لتعارضها مع المصالح الوطنية العامة.

وأخيرا وإذ نذكر بوجوب الدعوة الفورية للاستشارات النيابية، داعين السلطة السياسية بجميع مكوناتها للكفّ عن المماطلة والتزلف والعدول عن أساليب المحاصصة والتسويات الهشة وتكليف حكومة إنقاذ مستقلة عن المنظومة السياسية والاقتصادية الحاكمة منذ انتهاء حرب 1975-1990، تتولى إدارة المرحلة الانتقالية.

المجموعات التي تتبنى هذا البيان:

- تجمع مهنيات ومهنيين
- المفكرة القانونية – Legal Agenda
- بيروت مدينتي
- نواة للمبادرات القانونية -SEEDS for Legal Initiatives
- كلنا إرادة – Kulluna Irada
- تجمع أساتذة مستقلين في الجامعات
- التيار النقابي المستقل
- نقابة الصحافة البديلة
- حقوقيات وحقوقيون
- نقابي للمهندسة والمهندس

3/3

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

الوثيقة (14)

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين يدعو لإضراب عام

رفضًا لسياسة المماطلة وسياسة التقاسم والتحاصص، وبعد مرور 25 يومًا على الانتفاضة الشعبية، نتفاجأ بعدم تكليف رئيس للحكومة وبان المجلس النيابي يعمل لإقرار قانون العفو العام، هذا القانون الذي يحمل في طياته صفقة للعفو عن ناهبي المال العام والفاسدين والمعتدين على الأملاك العامة البحرية والنهرية وناهبي أموال الضمان الاجتماعي، والأخطر بأنه سيمرر العفو عن العملاء الذين خدموا العدو الصهيوني وارتكبوا بحق الأسرى والمعتقلين أبشع أنواع التعذيب.

إن الاتحاد الوطني يحذر من التآمر مجددًا على الطبقة العاملة ومن ذر الرماد في العيون من خلال بعض القوانين التي لا تفي بالمطالب. إن أولويات الحراك الشعبي ومطالبه هي إقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين، وتشكيل حكومة مستقلة تعمل على حل الأزمة الاقتصادية وخلق فرص عمل وتعزيز دور القطاع العام بدلًا من بيعه، وتعزيز الخدمات من الكهرباء والاتصالات والنقل والمدرسة الرسمية وحماية الجامعة اللبنانية وإقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة على أساس النسبية.

وعليه يدعو الاتحاد الوطني إلى الإضراب العام غدًا الثلاثاء والتظاهر أمام مجلس النواب، كما يدعو إلى المشاركة بالتحركات في جميع المناطق اللبنانية وفي كل الساحات.

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين FENASOL

المصدر: شبكة أخبار لبنان، 2019/11/11، شوهد في 2020/8/18، في: https://bit.ly/3f8l83s

الوثيقة (15)

تجمع مهنيات ومهنيين يدعو لإضراب عام

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة التيار النقابي المستقل LUML، فيسبوك، 2019/11/11، شوهد في 2020/8/18، في: https://bit.ly/2UzwVOx

الوثيقة (16)

بيان المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية

الكتائب: ندعو المناصرين إلى الاستمرار في التحركات بزخم وفعالية وسلمية وعلى الرئيس وقف تجاهل مسببات الإنتفاضة والدعوة السريعة إلى استشارات

- قرأنا في مضمون موقف رئيس الجمهورية في خلال الحوار الإعلامي، عودة سريعة بالأزمة إلى المربع الأول وكأن لا تطورات حصلت في خلال الأسابيع الماضية وإن عملية الإنكار وتجاهل مسببات الإنتفاضة الشعبية من شأنها أن تفضي إلى تفاقم الأزمة وتوسيع الهوة بين حكم لا يريد أن يسمع، وبين شعب قرر التحرر من كل القيود الطائفية والمناطقية والحزبية والسعي بمشروع بناء الدولة بمقومات نزيهة خالصة وخالية من موروثات الفساد والزبائنية.

- نحذّر من الإبقاء على حال المراوحة السياسيّة وندعو بإلحاح رئيس البلاد إلى استخدام صلاحياته الدستورية لإنقاذ الإستحقاقين السياسي والإقتصادي والمبادرة فورا إلى تحديد موعد للإستشارات النيابية يعقبها تكليف وتأليف في أقصر المهل حكومة إختصاص حيادية مصغرة ولاؤها الوحيد للبنان.

- ندعو المناصرين إلى متابعة المشاركة في التحركات الإحتجاجية بزخم وفعالية وسلمية وحضارة، وصولا إلى تحقيق حلم اللبنانيين ببناء دولة السيادة والدستور والحكم الصالح، على أنقاض ثقافة المحاصصة واقتسام السلطة والنفوذ والمنافع والمغانم.

- نعبّر عن عمق ألمنا لأن يدفع الحراك السلمي فاتورة دم جسّدها الشهيد الأول للثورة. ونعتبر دم الشهيد علاء أبو فخر هو دم عابر لكل ضمير.
ونتقدم من عائلة الفقيد، من زوجته وأولاده الشهود على الغدر به بأصدق التعازي وأحرها. وتضامنا، يدعو حزب الكتائب إلى قرع الأجراس ورفع الصلوات تزامنا مع مراسم الدفن غدا الساعة الواحدة بعد الظهر.

بيان المكتب السياسي - 13 تشرين الثاني 2019

جهة الإصدار: المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية.

المصدر: صفحة حزب الكتائب اللبنانية، فيسبوك، 2019/11/13، شوهد في 2020/8/18، في: https://bit.ly/3nsIwvl

الوثيقة (17)

بيان التيار النقابي المستقل موجهًا لجمعية المصارف

بيان موجه إلى جمعية المصارف: المصارف تتآمر على الشعب وتهدّد الأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس

تشكّل المصارف رأس حربة نظام الفساد اللبناني المُعتمد منذ نحو ثلاثة عقود، وهي قامت بأكبر عملية نهب للمال العام، كونها تجني نحو 60% من مداخيلها من فوائد الدين العام التي تحقّقها من خلال إقراض الدولة اللبنانية أو عبر توظيف ودائع زبائنها لدى مصرف لبنان وبفوائد طائلة.

ما يعني أنها بسياسة الفوائد المرتفعة التي تنتفع منها تقتل الاقتصاد المُنتج وتقضي على أي فرص لتطويره، وأيضًا تستولي على قسم كبير من مداخيل العمّال وذوي الدخل المحدود والفقراء التي تدفع على شكل ضرائب تذهب لتمويل فوائد الدين العام، ولا بدّ من التذكير بأن 50% من الإيرادات العامّة تذهب لدفع فوائد الدين العام، بدل أن تدفع هي الضرائب وفقًا لنظام ضريبي تصاعدي، يتماشى مع مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية التي ينصّ عليها الدستور.

من هنا، تتحمّل المصارف مسؤولية كبرى في الوصول إلى هذا الانفجار الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن انعدام المساواة وإفقار الناس وارتفاع المديونية العامة وانهيار القطاعات الإنتاجية التي تولّد فرص العمل للشباب، فتدفعهم إلى الهجرة.

أمّا الأفظع فهو استغلال المصارف لهذه الأزمة الخطيرة التي يتخبّط بها لبنان للتضييق على الناس، وخصوصًا العمّال وذوي الدخل المحدود وصغار المودعين، عبر الامتناع عن تلبية احتياجاتهم اليومية من الأموال، ولا سيما من العملة الصعبة، في حين تقوم بالمقابل بتحويل مبالغ كبيرة بملايين الدولارات لأصحاب المصارف وكبار المودعين إلى الخارج، بينما المطلوب هو منع تحويل الحسابات الكبيرة إلى الخارج للحفاظ على الاستقرار النقدي وتيسير أمور المواطنين وحماية صغار المودعين. ومن أخطر نتائج هذه الارتكابات هو عرقلة التحويلات للمستشفيات التي ستضرب عن العمل يوم الجمعة المقبل، مهدّدة بالتوقّف عن استقبال المرضى نظرًا لعدم تمكّنها من توفير اللوازم الطبية من الخارج، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مستوردي الأدوية والنفط.

والسؤال الأهم هنا: أين ذهبت مليارات الهندسات المالية التي صمّمت لاستقطاب الدولارات من الخارج، وتعزيز احتياطي مصرف لبنان، وزيادة كمّية الدولارات في السوق كتدبير احترازي للحيلولة دون الوقوع بأزمة سيولة من الدولار، علمًا أن هذه الهندسات كانت مكلفة جدًّا نظرًا إلى الفوائد المرتفعة التي تكبّدها مصرف لبنان ودفعت إلى المصارف التي حقّقت أرباحًا خيالية بمليارات الدولارات في مدة زمنية قصيرة جدًا.

نريد استعادة الأموال التي حقّقتها المصارف من الفوائد الربوية، وهي ليست إلّا إثراءً غير مشروع، وذلك لتلبية الحاجات المعيشية والحيوية للشعب اللبناني من الغذاء والنفط والدواء والاستشفاء... لن نسمح بأن يحوّل كبار المودعين ثرواتهم إلى الخارج بينما يموت المواطنون والفقراء على أبواب المستشفيات ويحرمون من الأدوية...

سنتخذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح الناس الحيوية وتيسير أمورها لا سيّما صغار المودعين، إن كان من خلال اللجوء إلى القضاء والتأكّد من حسن تطبيق قانون النقد والتسليف. أو لجهة الضغط بشكل مباشر وبشتّى الوسائل القانونية والسلمية غير التقليدية على أصحاب المصارف وكبار الموظّفين فيها.

تعتبر الثورة هذه الارتكابات اعتداءً صارخًا على الأمن المعيشي والاقتصادي للمواطنين، وتهديدًا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وتطالب بعدم تحويل الحسابات الكبرى إلى الخارج ووضع حدود قصوى للتحويلات للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في البلد، وهو ما يشكّل الحلّ المنطقي والمطلوب، والبديل عن الإمعان في قهر العمّال وذوي الدخل المحدود وصغار المودعين، نتيجة

الامتناع عن توفير الكمّيات الكافية من الدولارات التي تمكّنهم من تسيير شؤونهم وأعمالهم ودفع أقساط أولادهم الذين يتابعون دراساتهم الجامعية في لبنان أو الخارج... مع التشديد على توفير الكمّيات الكافية من الدولارات بالسعر الرسمي لتوفير السلع الاستراتيجية وفي مقدّمتها اللوازم الطبية للمستشفيات والأدوية والقمح. ومن الواضح أن الإضراب المفتوح الذي أعلنه اتحاد نقابات موظفي عمّال المصارف، ما هو إلا تحت ضغط أصحاب المصارف اللذين يمارسون المزيد من القهر بحق الناس لتحميلهم أعباء أزمة خطيرة، هم (أي أصحاب المصارف) في صدارة المسؤولين عنها.

لقد حان الوقت لكي تعيدوا للشعب والدولة بعضًا من الأموال المنهوبة والثروات غير المشروعة التي حقّقت على مدى ثلاثة عقود من الزمن، وأن تساهموا ببناء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بعد أن هدمتوه.

اللجنة الشعبية للرقابة على المصارف

#لبنان_ينتفض

#الشعب_ينتفض

#إنتفاضة_17_أكتوبر

جهة الإصدار: التيار النقابي المستقل LUML.

المصدر: صفحة التيار النقابي المستقل LUML، فيسبوك، 2019/11/14، شوهد في 2020/8/18، في: https://bit.ly/2UuCf5Z